قراءة للمشهد السياسي العـــربي الراهن (3)

د . سعودي علي عبيد

والخلاصة، أن التباس الموقف التركي من سوريا، سوف يتبدد إذا ما أخضعنا هذا الموقف على أساس المصالح المتعددة، التي ترمي تركيا لتحقيقها. وهي بلا شك كثيرة. كما أنه من المستحيل تحديد هذه المصالح، بدون معرفة الموقع الذي تحتله تركيا في السياسة الدولية والإقليمية، والدور الذي أُوكل إليها بأن تلعبه.

وإذا علمنا بأن تركيا، تعتبر إحدى الدول المكونة لحلف الناتو، الذي يتشكل من الولايات المتحدة والدول الأوربية. وإذا علمنا كذلك أن تركيا مرشحة للالتحاق بالتكتل الاقتصادي والسياسي - الاتحاد الأوروبي - فيعني ذلك أن مصلحة تركيا، تتطلب أن تكون منسجمة ومتسقة تماما، مع السياسات الخاصة بهاتين المنظومتين المذكورتين. زدْ على ذلك، أن موقف هاتين المنظومتين تجاه سوريا - سابقا وحاليا – يتسم بالعداء الصارخ. وهذا الموقف مبني بالأساس على تناقض سياسي كلٍّ من سوريا من جهة، والغرب بالإجمال وبالتفصيل، من جهة أخرى.

أما الموقف الغربي بشكلٍ عام - والولايات المتحدة على وجه الخصوص - إزاء الأحداث في سوريا - فقد حكمه التناقض الحاد بين سياستي الجانبين - الغرب وسوريا - تجاه بعضهما البعض منذ عقود طويلة. بالإضافة إلى بعض المواقف السياسية، التي استجدت في الفترة الاخيرة. ومن الممكن تحديد حالة التناقض بين الجانبين على النحو الآتي:

1. فيما يخص استعادة الجزء المحتل من الجولان السوري. ففي الوقت الذي تطالب سوريا باستعادته كاملا، فإن الجانب الغربي يؤيد السياسة الإسرائيلية لحلّ هذه المشكلة. وهو حل ترفضه سوريا.

2. وفي الوقت الذي تؤيد فيه سوريا الحقوق المشروعة للفلسطينيين، بقيام دولتهم على حدود عام 1967م - وعاصمتها القدس الشرقية - وعودة اللاجئين، فإن الغرب يؤيد الحل الإسرائيلي، القائم على اللاّت الثلاث: لا لحدود عام 1967م، ولا لتقسيم القدس، ولا لعودة اللاجئين.

3. معارضة الغرب لوقوف سوريا مع المقاومة الوطنية في لبنان.

4. معارضة الغرب لوقوف سوريا مع ما يطلق عليه بمحور إيران.

5. اتهام الغرب لسوريا بدعمها للإرهاب. برغم حقيقة مناهضة سوريا للإرهاب. إلا إذا اُعتبر نضال الفلسطينيين واللبنانيين ضد الاحتلال الإسرائيلي إرهابا.

هذه هي أهم الدوافع، التي حكمت" الموقف الغربي الحالي ضد سوريا، أما دفاع الغرب عن الديمقراطية ودحرتها لانسان. فهو ادعاءٌ مضلل، تكذبه تصرفات وسلوك الغرب في أماكن أخرى. كما هو حاصل في الدول الخليجية بشكل عام. وكذا تجاهل الدول الغربية - المجتمع الحر - عما يحدث من تحركات شعبية في كل من البحرين، والمنطقة الشرقية من السعودية، على وجه الخصوص.

ومن المؤكد أن الدول الغربية، قد حاولت" تعديل أو تغيير المواقف السياسية لسوريا، بصدد المسائل المذكورة آنفا. إلا أنها لم تتمكن من ذلك. لا بالترغيب، ولا بالترهيب. ولذلك عمدتْ هذه الدول على استغلال الأحداث الجارية حاليا في سوريا، لتحقيق ما أخفقتْ فيه سابقا.

أما الدوافع الخارجية تجاه ما يحدث في الجمهورية اليمنية، فيمكن تحديدها بحسب مواقف كل من الدول الخليجية - وفي مقدمتها السعودية - والدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وقبل الحديث عن مواقف كل جهة من الجهات المذكورة، ينبغي معرفة ما هو الهدف الرئيسي لهذه المواقف؟

وبدون الخوض في تفاصيل هذه المسألة، يمكن إجمال الهدف الرئيسي لموقف الجهتين المذكورتين - الغرب ودول الخليج - في مطلبين: الأول، عدم تغيير جوهر النظام السياسي في الجمهورية اليمنية. والثاني، هو منع قيام نظام سياسي راديكالي في الجمهورية اليمنية. ويمكننا إجمال الاهتمامين بهذه المسألة، إلى دراستنا المفصلة الموسومة بـ « قراءة للمشهد السياسي الراهن في الجمهورية اليمنية ».

ثالثاً: القوى والحركات السياسية والشعبية، المشاركة في المشهد السياسي العربي.

يمكننا فرز أو تحديد هذه القوى في الآتي:

1. قوى شبابية غير منظمة في أحزاب أو منظمات سياسية، وبعضها غير مسيسة: وهذه الحالة تشترك فيها كل المشاهد السياسية في البلدان العربية تقريبا.

2. أحزاب سياسية تقليدية وحديثة: وقد تجلّتْ هذه الحالة في مستويات مختلفة. فمثلاً هناك مشاهد سياسية، كانت القوى السياسية التقليدية، هي الفاعلة والمسيطرة الحقيقية في هذه المشاهد. وكانت تونس ومصر والجمهورية اليمنية المثال الواضح في ذلك. والمقصود هنا الحركات الإسلامية، مثل حركة الإخوان المسلمين، أو من يأخذ بنهجها مثل حركة النهضة الإسلامية في تونس، وحزب التجمع اليمني للإصلاح في الجمهورية اليمنية. أو مثل الأحزاب التقليدية الأخرى، من ليبرالية ويسارية وقومية ويمينية، أو يمين الوسط. وهذه موجودة في البلدان الثلاثة المذكورة.

3. أحزاب وحركات دينية مختلفة الاتجاهات: وفي هذا السياق، يمكن أن نلاحظ ثلاثة اتجاهات: الأول المتمثّل في الأحزاب والحركات، ذات العلاقة بحركة الإخوان المسلمين. وهذه موجودة في مصر وتونس وسوريا والجمهورية اليمنية. الثاني، يتمثل فيما يطلق عليها بالسنة أو السلفيين . وهؤلاء موجودون في ليبيا ومصر والجمهورية اليمنية. والجديد في هؤلاء أنهم - حتى قبيل حدوث" ثورات الربيع العربي» - كانوا لا يحبذون تنظيم أنفسهم في أحزاب وحركات منظمة وملتزمة، إن لم نقل إنهم كانوا يحرمونها أصلا. أما الآن، فنجد إنهم قد أعلنوا عن تنظيم أنفسهم في حركات سياسية منظمة.

أما الاتجاه الثالث، فيتمثل في الحركات والجمعيات الدينية ذات الاتجاه الشيعي. وهي موجودة في كل من البحرين والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية . والجمهورية اليمنية، خاصة في المناطق ذات الأكثرية الزيدية، وعلى وجه الخصوص في صعدة.

4. حركات نقابية عمالية. وقد تجلّى نشاط وفعالية هذه الحركات بوضوح، في المشهد السياسي في تونس فقط . وهذا يعود إلى الإرث التاريخي لهذه الحركة، في النضال من أجل استقلال تونس من الاستعمار الفرنسي. وقد حافظت هذه الحركة على وجودها واستمرارها، برغم ما تعرضت له من اعتداءات من جانب السلطات الحاكمة، المتعاقبة في تونس منذ الاستقلال، وخاصة في فترة حكم زين العابدين بن علي. ويمكن القول بأن الحركات النقابية العمالية، لم يكن لها أي أثر في المشاهد السياسية العربية الأخرى.

5. نخب مثقفة: وجدت نخب مثقفة في خضم المشاهد السياسية المذكورة، ولكنها لم تكن بتلك الفاعلية أو التأثير، كما هو الحال في القوى السياسية والاجتماعية الأخرى. وهذا يعود إلى الأسباب الآتية:

- لم يكن للنخب المثقفة ذلك الدور الفعال، الذي قامت به في مراحل سابقة. وهذا عائدٌ إلى الضربات المتتالية، التي تعرضتْ لها هذه الطبقة من جانب الأنظمة العربية. وبطرق مختلفة.

- التدهور المعيشي لهذه الطبقة، بسبب حالة الإفقار التي أصابت معظم الطبقات الاجتماعية، وذلك إثر تطبيقات برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول العربية. وبسبب ذلك انشغلت طبقة الانتلِيجنسيا(المثقفين) باللهث وراء لقمة العيش.

6. قوى ومكونات قبلية مسلحة: وهذه الحالة وجدت في كل من ليبيا والجمهورية اليمنية. ويعود ذلك إلى التكوين القبلي الواضح للمجتمعين المذكورين. وقد كان لهذه المكونات القبلية، دورٌ فعال في حسم الصراع لصالح الجانب المنتصر.

7. تكوينات مسلحة: حيث نجد هذه الحالة في بعض المناطق في سوريا، وبدعم عربي وإقليمي ودولي. حيث يتجلى ذلك في الأعمال العسكرية، لما يسمى بالجيش الحر المنشق عن الجيش السوري، ضد الجيش وقوات حفظ النظام هناك. كما شاهدنا هذه التكوينات المسلحة في الجمهورية اليمنية. وهي التي تولّتْ" مقاومة قوات علي عبد الله صالح في كل من صنعاء وتعز، ومناطق نهم الواقعة شمال صنعاء. كما شاهدناها في أحداث قوات القذافي، وبدعم من قوات حلف الناتو من الجو.

رابعاً: الأدوات أو الوسائل المستخدمة في المشهد السياسي العربي

أما بالنسبة للأدوات، أو الوسائل المستخدمة في هذه المشاهد، للوصول إلى تحقيق أهداف هذه « الثورات»، فيمكننا تحديدها في الآتي:

1. المسيرات والاحتجاجات والاعتصامات السلمية: وأبرز الدول التي أخذتْ" بهذا الشكل، هي تونس ومصر والبحرين والجنوب(اليمن الجنوبي)، والمنطقة الشرقية من المملكة السعودية.

2. المسيرات والاعتصامات مضافاً إليها العنف: ويتمثل النموذج هنا في ليبيا وسوريا، حيث بدأ الحراك سلميا، ثم سرعان ما تحول إلى حالة عنف.

3. العنف والتدخل الخارجي: ويمثل هذه الحالة كلٌّ من ليبيا وسوريا أيضا.

4. الثورة المعلوماتية: وكانت هذه الحالة أكثر وضوحاً في كلٍّ من تونس ومصر أولاً، ثم لحقتها بقية المشاهد السياسية الأخرى، كل بحسب حاجتها إلى هذه الوسائل.

خامساً: أهداف المشاهد السياسية في البلدان العربية

مرتْ" أغلب هذه المشاهد السياسية، التي حدثت - وما زالت تحدث - في بعض البلدان العربية بمستويين، أو مرحلتين من حيث أهدافها، وهما:

المرحلة الأولى: المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

المرحلة الثانية: المطالبة بتغيير الأنظمة السياسية.

وقد أخذتْ" المرحلة الثانية اتجاهين:

الأول: المطالبة بإسقاط أنظمة الحكم في البلدان المعنية.

الثاني: المطالبة بإحداث تغييرات جذرية في هذه الأنظمة، ويمثّل مطلب إسقاط النظام، الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

أما الخطوة الأخرى من هذا الاتجاه، فتتضمن سلسلة طويلة من الأهداف، وتتمحور أساساً حول تأسيس أنظمة سياسية حديثة، للوصول إلى بناء دولة مدنية حديثة، وهذه الإطار، يمكن ذكر بعض الأهداف على سبيل المثال لا الحصر:

1. إلغاء سياسة توريث الحكم في الأنظمة الجمهورية.

2. بناء أنظمة ديمقراطية في هذه البلدان التي حدث فيها الحراك السياسي.

3. تحقيق العدالة الاجتماعية.

4. صياغة دساتير عصرية، وكذلك قوانين مماثلة لها.

5. تحقيق المواطنة المتساوية في المجتمعات المعنية.

6. الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

7. إعادة صياغة عقيدة المؤسسات العسكرية والأمنية.

سادساً: تقييمنا وتقديرنا للمشهد السياسي العربي

يمكننا تقييم وتقدير المشهد السياسي الذي حدثَ في البلدان العربية - التي تناولناها في هذه الدراسة - من خلال جملة من النواحي، وهيَ على النحو الآتي:

أولا: من خلال تقسيم تلك البلدان إلى أربعة أقسام. الأول، يشمل تلك البلدان التي تمّ فيها التغيير في قمة السلطة الحاكمة. وهي تونس ومصر وليبيا والجمهورية اليمنية. والثاني، تلك التي كما نلاحظ أن هناك جهودا حثيثة، لتحويل تونس إلى بؤرة معادية للقضايا العربية العادلة. وقد بدئت بعقد المؤتمر الخاص بأصدقاء سوريا. والمقصود بذلك توفير الدعم المادي والعسكري واللوجستي للمعارضة المسلحة في سوريا.

رابعاً: من حيث استمرار « الثورات » من عدمها:

يحق لنا أن نسأل عن الحالة، التي وصلت إليها المشاهد السياسية العربية حتى هذه اللحظة؟ وفي ذلك يمكننا ملاحظة الآتي:

1. تجمد الحالتين التونسية والمصرية عند وضعهما الحالي، أي الاكتفاء بما تحقق في هذين البلدين. وهو ما يعني بداية انتكاسة الثورتين، من خلال عدم إمكانية تحقيق الأهداف الأساسية الهامة لهاتين الثورتين، وفي مقدمتها بناء الدولة المدنية الحديثة.

2. وانطلاقا من الأهمية والموقع الهامين والمعروفين، اللذين تتمتع بهما مصر، فقد تركز النشاط التخريبي لكل من الدول الغربية - وخاصة الولايات - وإسرائيل والدول الخليجية الموالية للغرب في اتجاه تعطيل « ثورة 25 يناير المصرية » . وذلك من خلال استخدام عدد من الوسائل، نذكر منها:

- إعاقة استمرار هذه الثورة، من خلال اختلاق مشكلات جانبية لها، مثل: الانفلات الأمني، والإضرابات الحقوقية، والنزاعات الأثنية بين المسلمين والأقباط، والإختلاف حول ترتيب الأولويات - من قبيل هل صياغة الدستور أولا، أو انتخاب رئيس الجمهورية - والقائمة طويلة.

- تأجيج الصراع بين القوى الإسلامية من ناحية، والقوى الأخرى - بما فيها ائتلافات الشباب والأحزاب الليبرالية - من ناحية أخرى.

- إلهاء المجتمع المصري بعملية محاكمة الرئيس السابق وأعوانه. بما يعني توقف مسيرة الثورة.

- وغيرها من المشكلات الأخرى، التي لا نجد ضرورة لذكرها.

3. وفيما يخص ليبيا، وبالرغم من سقوط حكم القذافي، إلا أن النفق الذي حشرَ" فيه هذا البلد، يبدو مظلما ومسدودا من جهتين. فثروات ليبيا صارت في حوزة الدول الغربية، التي تجمستْ" ونفذتْ" المهمات الأساسية لإسقاط القذافي. كما أن الحكام الجدد في ليبيا، ليسوا سوى دمى بيد القوى الغربية، وذلك بحكم أنهم صنيعتها. وبسبب الكيفية التي جرت بها الأحداث في ليبيا، بالإضافة إلى التركيبة القبلية والعشائرية للمجتمع الليبي، فإن هناك قوى جهوية متعددة، تتقاسم الحكم في ليبيا. والأهم من ذلك كله، أنه توجد صعوبة كبيرة في الحديث عن « ثورة». والصحيح أن ما حدثَ في ليبيا، هو إسقاط نظام حكم بأسلوب انتقامي بشع. وما بعد ذلك يبقى مجهولا.

4. أما فيما يخص المشهد السياسي في الجمهورية اليمنية، فقد جرى حرفه من « مشروع ثورة» إلى أزمة سياسية بين السلطة والمعارضة. وقد جرى حل هذه الأزمة بواسطة تدخل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية، وحل هذه الأزمة بواسطة المبادرة الخليجية، الموقعة بين طرفي النزاع في 23 /11 /2011م، والمدعمة بقرار مجلس الأمن رقم(2014). وكانت هذه هي الخطوة الأولى، على طريق حرف ثورات الربيع العربي. وقد تناولنا هذه المسألة في دراسة مستقلة أخرى، بعنوان « قراءة للمشهد السياسي في الجمهورية اليمنية».

5. أما فيما يخص ثورة البحرين، والاحتجاجات في المنطقة الشرقية من السعودية، فهما لم يحظيا باهتمام المجتمع الدولي والإقليمي والعربي، برغم ما تتعرض له من قمع أمني متواصل، منذ اندلاعها في فبراير 2011م. وهذا يعود إلى حساسية المنطقتين، بالنسبة لكل من الغرب ودول الخليج. أي أن المصالح، هي التي تحكمتْ" بموقف الخارج من هذه الثورة.

6. أما الحالة السورية، فهي الأكثر تعقيدا. لأن ما يحدث هناك هو صراع على سوريا، وليس من أجل الديمقراطية في سوريا.

ولأهمية هذه المسألة - وذلك بسبب عدم الفهم الحقيقي من جانب الكثيرين لما يحدث في سوريا - يمكننا تناول هذه المسألة من ناحيتين: الأولى، هي كيف تتعامل القوى، التي تهتم بالمشهد السياسي السوري، بطريقة تختلف كلية مع تعاملها مع المشاهد السياسية العربية الأخرى؟ أما الناحية الثانية، فتهدف إلى معرفة الأهداف التي ترمي هذه القوى، إلى تحقيقها من تدخلها بالشأن السوري، وبهذه الطرق والوسائل والدرجة؟

وقبلَ الإجابة على التساؤلين - أو الناحيتين - لا بد من معرفة القوى ذات العلاقة بهذا الموضوع. حيث يمكن تعيينها في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحولتْ" إلى قلعة للرجعية العالمية، وذلك منذ مجيء رونالد ريجان إلى الرئاسة. ثم أوروبا ممثلة بالاتحاد الأوروبي، التي تحولتْ" هي الأخرى إلى تابع للسياسة الأمريكية، منذ مجيء مارجريت تاتشر إلى الحكم في بريطانيا.

ثم تأتي القوى العربية الموالية للسياسة الغربية - وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه الخصوص السعودية وقطر. وقد تحدد دورها، من خلال تنفيذ ما يراد منها من القوى المذكورة سابقا، وبدرجة أساسية من الولايات المتحدة. أما باقي الدول العربية، فهي مضطهدة ومهمومة بمشاكلها الخاصة بها. كما هي الحال بالنسبة لتونس ومصر والجمهورية اليمنية، المشغولة بمشاهدها السياسية، التي لم تتضح ملامحها بشكل نهائي. والجزائر والسودان والأردن الخائفة من رياح التغيير. والعراق المشغولة بمعالجة ما خلفه الغزو العالمي بقيادة الولايات المتحدة لها. أما تركيا التي حشرت نفسها كلية في المشهد السياسي العربي - كما حصل في حالتي ليبيا وسوريا - فالأمر له علاقة بموقع تركيا في حلف الناتو العسكري، وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وبالعودة إلى موضوعنا الأساسي، يمكننا الوصول إلى إجابة على التساؤل الأول - الناحية الأولى - من خلال وضع المفارقات الآتية:

- إذا كانت هذه القوى - مجتمعة أو متفرقة - متحمسة « الثورة» في سوريا، فلماذا لا تأخذ الاتجاه ذاته مع الثورة البحرينية مثلاً؟ برغم اختلاف الحالتين كما أوضحنا سابقا.

- وإذا كانت هذه القوى - مجتمعة أو متفرقة - مصرة على تغيير النظام السياسي كاملا في سوريا، فكيف تلاشى هذا الإصرار في المشهد السياسي في الجمهورية اليمنية؟ حيث جرى التعامل مع هذا المشهد باعتباره أزمة سياسية بين سلطة ومعارضة.

- وإذا كانت هذه القوى قد عارضتْ أعمال العنف - فيما يخص المشهد السياسي في كل من تونس ومصر والجمهورية اليمنية مثلا - فلماذا لم تكن كذلك. فيما يخص المشهد السياسي في سوريا؟ وخاصة ذلك العنف الصادر من قوى المعارضة.

- وإذا تذكرنا أن هذه القوى كانت على الدوام، تتحدث عن «الثورات الشبابية السلمية»، فلماذا لا تكون كذلك فيما يخص المشهد السياسي في سوريا؟

- وإذا تذكرنا أن هذه القوى - وخاصة الدول الغربية - تحرّم استخدام العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية، فلماذا لم يكن موقفها كذلك بالنسبة للحالة السورية؟

- وإذا تذكرنا أن هذه القوى ذاتها، تجرّم أي تدخل في شؤون الدول الأخرى، وخاصة فيما يخص تغيير أنظمتها السياسية، فلماذا تسمح لنفسها ولغيرها بالتدخل في الشأن السوري؟ بما في ذلك مساعدة المعارضة المسلحة، وإمدادها بالسلاح.

- أما المهزلة الكبرى، فتكمن في تباكي الدول الخليجية - وخاصة السعودية وقطر - على حرية الشعب السوري المهدورة، والمطالبة بتطبيق الديمقراطية في سوريا، برغم أن أنظمة هذه الدول، ليست لها أية علاقة بملامح هذا العصر، إلا من حيث ازدياد شهيتها المستمر والدائم، على استهلال كل إنتاج جديد يأتي من المجتمعات الغربية. أليس ذلك مضحكا؟ ناهيك أن السعودية تعتبر الديمقراطية والانتخابات، حراما من الناحية الشرعية الدينية. والأفدح من ذلك، أن هذه الدول لا تمتلك دساتير على الإطلاق، وهو ألف باء متطلبات وجود الدولة.

وفيما يخص الإجابة على السؤال الآخر، أو الناحية الأخرى. فإذا كانت الحرية والديمقراطية، والعدالة وحقوق الإنسان، ليست هي الهدف الأساسي من اهتمام هذه القوى(الدولية والإقليمية والعربية) بالشأن السوري؟ وذلك كما تبين لنا من محاجتنا السابقة. فما هي إذن الأهداف المطلوب تحقيقها في هذه الحالة السورية؟ وهذه هي مقاربة للإجابة على هذا السؤال:

أولاً: إذا تصورنا إن خروج القوات الأمريكية من العراق - وبغض النظر عن أسباب هذا الخروج: هل هو بسبب المقاومة المسلحة للوجود الامريكي في العراق؟ أو بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة؟ أو بسبب الانتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة؟ أو لأهداف عسكرية أمريكية غير معلنة، تريد تنفيذها في مناطق أخرى؟ وأيًا كانت الإجابة، فإن خروج القوات الأمريكية من العراق، سيؤدي إلى تكوين منطقة متصلة تمتد من إيران حتى لبنان. وهو واقعٌ غير مرغوب، لا للولايات المتحدة، ولا لحلفائها في المنطقة. وهو ما يعني تقوية المعسكر الذي يُطلق عليه بقوى الممانعة، المكوّن من هذه الدول المذكورة، وحزب الله وحلفائه في لبنان، والفصائل الفلسطينية التي ترفع شعار المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: وإذا تذكرنا مجموعة البلدان التي شهدت « ثورات الربيع العربي»، فإن مصر تبقى هي المنطقة الأهم في كل ما حدث ويحدثُ، وما سيحدثُ. وهذا يرجع إلى الموقع والأهمية والتاريخ، الذين تمتاز بهما مصر. وهذه حالة معروفة، ولسنا بحاجة إلى التذكير بها.

ثالثاً: إلاّ أن ما يعني الولايات المتحدة، والقوى الأخرى المرتبطة بها - دولية وإقليمية وعربية - هما مسألتان أساسيتان. الأولى، هي المحافظة على المصالح الإسرائيلية في المنطقة: سياسيا وعسكريا وأمنيا. وهذا لن يتحقق إلا من خلال المحافظة، على معاهدة السلام بين كل من مصر وإسرائيل، وضمان عدم تحوّل مصر إلى دولة معادية لإسرائيل. وهذا لن يتحقق إلا من خلال عدم حدوث تغيير جذري، ودراماتيكي في النظام السياسي في مصر. أي الحؤول دون استمرار المشهد السياسي، الذي نشأ في 25 يناير 2011م، ومن ثم عدم استكمال أهداف هذه الثورة. ومن هنا كان لا بد من وضع العصي في دواليب ثورة 25 يناير. وهو الواقع الذي تعاني منه هذه الثورة، والتي وصلتْ" إلى حالة من الجمود. ولا نريد أن نقول حالة الانتكاس، على الأقل حتى هذه اللحظة.

رابعاً: ولأن حالة ثورة 25 يناير المصرية، ما زالت في حالة مبوعة. بمعنى أنها لم تعلن عن سقوطها نهائيا. وهو ما تريده القوى التي ذكرناها سابقا. لذا توجهت هذه القوى ذاتها إلى الشأن السوري. وكانت الاحتجاجات هي المدخل المناسب لذلك. أي أن المظهر كان مساندة « الثورة السورية »، أما في الجوهر فإن المطلوب، هو تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى. نذكر منها:

1. تأجيج الاحتجاجات في سوريا ودفعها إلى نهايتها، باستخدام مختلف الوسائل العسكرية والإعلامية والسياسية والدبلوماسية، بما في ذلك استغلال المنابر الدولية والإقليمية، مثل مجلس الأمن والهيئة العامة للأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومجالس حقوق الإنسان. وكان الهدف الأساسي، هو إسقاط النظام السياسي في سوريا، وصولا إلى تدمير كيان الدولة السورية، وتمزيقها وتجزئتها.

2. وإذا تذكرنا حالة الإصرار نحو إسقاط النظام السياسي في سوريا، والتي ما زالت قائمة حتى الآن، مقابل التساهل مع حالات أخرى أسوأ منها، فيمكننا تفسير ذلك بحالة عدم اليقين - عند القوى المهتمة بالحالتين المصرية والسورية - من حتمية سقوط «ثورة 25 يناير المصرية»، وبالتالي فقد أرادتْ" وقررتْ" هذه القوى، بتعجيل التعويض عن ذلك في سوريا. ولكن من خلال تقمّص «الحالة الثورية» هذه المرة. ولذلك، فقد لاحظنا السرعة في وتيرة النشاطات التي قامت بها هذه القوى، بهدف تجزئة الحالة الليبية. إلا أن العملية تعثّرت، وذلك بفعل تدارك روسيا والصين لخطورة ما يراد تحقيقه، وهي عملية تصحيح للخطأ الذي ارتكبه في الحالة الليبية.

3. وباستثناء هدف إسقاط النظام السوري - التي أرادت هذه القوى تحقيقه - فهناك جملة من الأهداف الأخرى - المعلنة والغير معلنة - التي يمكن إبراز أهمها:

- إن إسقاط النظام الحالي في سوريا، سيؤدي إلى كسر المنطقة الجغرافية، المشكلة لجبهة الممانعة أو المقاومة(إيران - سوريا - لبنان - فلسطين). بما يعني إضعاف هذا المحور، وبما يعني تأجيل أو حتى إلغاء أية خطوات عسكرية، من المفترض أن تنفذها الولايات المتحدة أو إسرائيل، أو كلاهما ضد إيران، وذلك بسبب البرنامج النووي لإيران.

- إن إسقاط النظام السوري - أو بالأصح تدمير سوريا كدولة - سيعني التأثير سلبا على حلفائها، وخاصة حزب الله وحلفاءه والفصائل الفلسطينية، بالرغم من التأكيدات القاطعة للسيد حسن نصر الله - الأمين العام لحزب الله - بأن ما يحدث في سوريا، لن يؤثر على قوة وجاهزية المقاومة اللبنانية . -

- إن إسقاط النظام السوري - وما سيترتب على ذلك من نتائج - سيؤدي إلى تغيير العلاقة بين النظام الجديد المتولد في سوريا وبين إسرائيل. وبالطبع لصالح إسرائيل، وهذا ما افصحتْ عنه قوى المعارضة السورية من خلال تصريحاتها وإعلامها.

- إن حالة الهدوء والصداقة بين سوريا وإسرائيل، لها علاقة بقرارات دولية خاصة بوقف الحرب التي حدثتْ في أكتوبر 1973م. وهذه القرارات تعتبر ملزمة من الأطراف ذات العلاقة.

2. إن النزاع بين سوريا وإسرائيل، والنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، قد جرى التعامل معهما على أساس أنه نزاع بين العرب وإسرائيل. وعلى هذا الأساس تقدم العرب قبل فترة - ومن خلال الجامعة العربية - بالمبادرة العربية، لحل النزاع بينهم وبين إسرائيل. ويعني ذلك، أن قرار الحرب سيكون عربيا، على الأقل من خلال اللحظة.

ولذلك، فإن أي انتقاد موجهٌ لسوريا حول هذه المسألة، ليس سوى لاستهلاك الفارغ.

3. أما تعامل قوى الجيش والأمن في سوريا مع الجماعات الإرهابية المسلحة، فإن ذلك له علاقة بوظيفة الدولة، للحفاظ على كيانها وحماية المجتمع.

وأخيرا يمكننا القول، بأن نجاح « ثورات الربيع العربي» من عدمها، مرهونٌ بخروج ثورة 25 يناير المصرية من عنق الزجاجة، الذي حشرتْ" فيه عمدا، وكذا بخروج سوريا من الوضع الصعب، الذي وضعت فيه بفعل قوى خارجية. فسقوط هاتين المنظومتين، سيعني بالنتيجة سقوط «مشروع ثورات الربيع العربي»، ومن ثم تأجيل أي تغيير في المنطقة العربية إلى أجل غير معروف. ويعني في الوقت ذاته، انتصارا للقوى الرجعية العالمية والمحلية.

مصالحة الوطنية الجنوبية على طريق المؤتمر الجنوبي

حيدرة ناصر الجحماء

من اجل وحدة الصف الجنوبي في الداخل والخارج وانطلاقا من مبدأ التصالح والتسامح الذي من ثمراته المباركة انطلاق الحراك الجنوبي الذي كان بعد الله له الفضل في إبراز القضية الجنوبية وعودتها إلى الواجهة وقدم تضحيات كبيرة وبهذا يستحق إن يكون الحامل الرئيسي وليس الوحيد وبجب إن يتخذ الحراك خطوات هامة بالانتقال من العمل بالشارع إلى العمل بين أوساط المجتمع وتنظيم ورص صفوف الحراك والبحث عن صيغة مشروع يحدد اتجاهات وأهداف الحراك والانفتاح مع جميع الفصائل والقوى الجنوبية هنا وهناك والتنسيق مع القوى الصامتة ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات نضالية واجتماعية وسياسية وأكاديمية وأدباء وكتاب وقطاع المرأة والشباب وكل الفعاليات دون استثناء.

أن تردي الوضع في المحافظات الجنوبية وخاصة الأمني وما يجري في أبين خاصة وعدن ولحج وكافة محافظات الجنوب يتطلب من كل ابنا الجنوب التحرك العاجل ورص الصفوف وتقع على عاتق الحراك الجنوبي مسئولية كبيرة باعتباره يمتلك قاعدة شعبية عريضة كما يجب أن لا يسمح لبعض القوى أن تفعل أعمال مسيئة وتنسب للحراك وتسيء لسمعته ولتاريخه النظيف مثل قطع الشوارع وتعطيل مصالح الناس ويجب أن يكون له موقف من تلك القوى التي ليس لها صلة بالحراك لا من قريب ولا من بعيد وإذا ما أراد الحراك أن يقيم فعالية يجب أن يتحدد المكان والزمان وان يحرص على عدم اندساس أي عناصر تخرج الفعالية عن أهدافها النبيلة حتى يزال اللبس واللغط وتكون الصورة واضحة للرأي العام بان الحراك الجنوبي السلمي لا زال متمسكاً بسلميته ونضاله السلمي وسجله التاريخي النظيفً وانه سيكون حريصا على امن وسلامة المواطن والعمل من اجل إعادة حقوقه وفي مقدمتها الأمن والاستقرار ونبذ العنف واستعادة الحقوق السياسية ومنها الاعتراف بالقضية الجنوبية كقضية سياسية بامتياز استطاع الحراك الجنوبي أن يضعها على الطاولة المحلية والإقليمية والدولية كقضية سياسية معترف بها بعد نضال شاق وطويل قدم الحراك في سبيل الاعتراف بها تضحيات كبيرة.

خطـــوات مـــن اجـــل مـعـالـجـة الـقـضـيـة الـجـنـوبـيـة

اعتذر الحزب الاشتراكي اليمني بدخول الوحدة بدون ضمانات دولية ومصادرة حق أبناء الجنوب في الاستفتاء ورفض الفدرالية والإصرار على الاندماجية وعدم الحوار والمصالحة الوطنية مع أبناء الجنوب الذين تم إقصاؤهم خلال الصراعات في الجنوب ومن ثم هرويه بعد حرب 94م والدخول في تكتل أحزاب المشترك والذي لم يكن له اي وزن يذكر وحتى لانتجشى على مكانة الحزب فقد دخل الوحدة ولديه أكثر من مائة مقعد وبعد إعادة تقسيم الدوائر وعدد الوحدة رضي بـ56 دائرة وهذا يعد تنازلا عن حق مكتسب لأبناء الجنوب في الجنوب بعد تنازله عن العديد من المقاعد الجنوبية. وبعد تنصله عن القضية الجنوبية وتمسكه بالقضية الوطنية الكبرى وادعائه بمشروع الحداثة "حسب قوله" أصبحت مقاعده تصل الى عدد أصابع اليد الواحدة.

لكن وبعد ظهور الحراك الجنوبي الذي جعل القضية الجنوبية معترفا بها داخليا وخارجيا وفي ظل التطورات الأخيرة بعد ثورة الربيع العربي وبعد المبادرة الخليجية وآلياتها المزمنة والتي لم تضع قضية الجنوب احد البنود الرئيسة للمبادرة ثم تشكيل حكومة الوفاق الوطني بالمناصفة بين المؤتمر والمشترك وأصبح الحزب الاشتراكي مشاركا بالحكومة في الوقت الذي لازالت قضية الجنوب عالقة وفي الوقت الذي يجري فيه التحضير للحوار الوطني فأين سيكون الحزب الاشتراكي هل سيكون مشاركا في الحوار كممكون من مكونات القضية الجنوبية ام مكون من مكونات القضية الوطنية؟!.

وفي ما يتعلق بأبناء المحافظات الجنوبية المنخرطين في حزبي المؤتمر والإصلاح وبقية الأحزاب الأخرى المعترف بها في المعارضة أين سيكون موقعكم في الحوار من القضية الجنوبية تحديدا هل ستكونون مكونا من مكونات القضية الجنوبية وهو المطلوب من اجل لملمة القضية الجنوبية في طريق الحل لان وجودكم في الأحزاب الأخرى سيجعل القضية الجنوبية معطله ويجب ان يكون لكم موقف تجاه القضية الجنوبية من خلال الآتي:

الاعتذار للجنوب عن المشاركة في حرب 94 والصمت طوال هذه الفترة عن ما لحق بالجنوب وأبنائه واستعدادكم للدخول في الحوار الجنوبي..والخطأ الذي ارتكبته مجموعة 94م أنها دخلت الحرب دون أي شروط وتركوا القوى الأخرى تنهش الجنوب عقدين ونيف.من الزمن وهذا خطأ لا يقل فداحة عن خطأ الحراك الاشتراكي وقادة الدولة الجنوبية التي وقعت على الوحدة.. واذا تسابق الجميع بالأمس على ارتكاب الخطأ ..فيجب اليوم أن تتسابقوا وتتنافسوا على الصواب وعلى القيادات الجنوبية في الخارج التوحد من اجل مصلحة القضية الجنوبية والتوحد من اجل الجنوب وترك الخلاف. من اجل الزعامة فالمصراع من اجل الزعامة هو من أوصل الجنوب إلى هذا الوضع السيئ وتوحيد الصف والالتزام بما يقره أبناء الجنوب دون وصاية وعدم إقصاء الآخر وعدم الارتهان لصراع الماضي ولا لتهور الحاضر...

على الحراك الجنوبي إن ينتقل من المظاهرات والمهرجانات إلى اللقاءات والحوارات وتنظيم الندوات من اجل إيجاد مشروع ورؤية تكون ملبية لطموحات وتطلعات أبناء الجنوب والإعداد والتهيئة لمؤتمر وطني جنوبي يستوعب كل أبناء الجنوب دون إقصاء الآخر كون كل أبناء الجنوب كانوا مشاركين في دولة الجنوب وفقدوها جمي